

إحالة الموظفين من شاغلي مجموعتي الوظائف القيادية والعامة إلى التحقيق يكون بقرار من الوزير المختص. للوزير أن يعهد ببعض اختصاصاته المخولة له بمقتضى القوانين واللوائح إلى المحافظين وإلى وكيل الوزارة أو وكيل الوزارة المساعد. يجوز للجهة التي فوض إليها الاختصاص تفويض الجهة الأدنى منها في مباشرته بإذن من الجهة التي فوضتها في ذلك. شرط ذلك: أن يكون التفويض في الحدود التي يقررها الوزير المختص.

- التفويض في الاختصاص: سلطة استثنائية. وجوب أن يكون صريحا وأن يتقيد بالحدود الصادر بها .

(الطعن 2005/1303 إداري جلسة 2008/11/4 مجلة القضاء والقانون س 36 ج 3 ص 134 )